

احتفالية اتحاد المصارف الكويتية باليوبيل الفضي (1)

يسعدني ويشرفني أن أشارك في هذه الاحتفالية التي يقيمها اتحاد المصارف الكويتية، بمناسبة اليوبيل الفضي لإنشائه، تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وبحضور ممثل راعي الحفل معالي وزير المالية الأخ مصطفى جاسم الشمالي، وبحضور الكريم للسادة الوزراء والمسؤولين في الدولة والنخبة البارزة من قيادات العمل المصرفي والمالي في البلاد. كذلك أرحّب بالسيد وزير الخزانة الأمريكي السابق جون سنو.

وإذ أودّ بدايةً أن أهنئ الأخوة في اتحاد المصارف الكويتية بهذه المناسبة، متمنياً لهم التوفيق في أداء دورهم في دعم مسيرة البنوك المحلية وتطورها، فإنني أرى في إقامة هذه الاحتفالية مناسبة للإشارة، ولو بإيجاز، إلى الدور الذي لعبه الإتحاد في بعض المجالات، ولاسيما ما يلي:

1. لقد ساهم اتحاد المصارف الكويتية في تعزيز التواصل فيما بين القطاع المصرفي والبنك المركزي، وذلك عند مناقشة العديد من المواضيع المصرفية التي كانت تتطلب إجراء مناقشات وتبادل الآراء بشأنها. ولربما كان من أحدث وأهم حلقات التواصل تبادل الآراء بشأن اختيار وتطبيق الأسلوب المناسب لقياس المخاطر المصرفية بغرض تطبيق المعيار المعدّل لكفاية رأس المال (بازل 2). وقد جاء هذا التواصل والتنسيق خلال مراحل متتالية، وكان له الأثر المباشر في أن تكون دولة الكويت من أوائل الدول في العالم، إن لم تكن الأولى، التي طبقت هذا المعيار.

2. لقد سنحت لي فرصة الاطلاع على الكتيب الذي أصدره الاتحاد حول الدور الاجتماعي للمصارف الكويتية خلال سنوات من مسيرة الاتحاد، وإنني إذ أشيد بجهود البنوك في هذا المجال، فإننا نتطلّع إلى أن تظلّ مصارفنا الوطنية من المؤسسات الرائدة في توسيع وتعميق دورها التنموي في المجتمع، وترسيخ علاقات جيدة بمجتمعاتها.

(1) كلمة أقيمت في احتفالية اتحاد المصارف الكويتية باليوبيل الفضي، وذلك بتاريخ 6 يناير عام 2008.

3. ويأتي ميثاق سلوكيات العمل المصرفي الذي أقره مجلس إدارة الاتحاد في شهر يونيو من عام 2007 في طليعة الإنجازات الهامة للاتحاد، وذلك بما تضمنه هذا الميثاق من مبادئ تعكس القيم المهنية والأخلاقية في العمل المصرفي، وتغطي جوانب هامة من معايير الحكومة. وإننا نأمل أن يتم تطبيق كل ما جاء فيه من جانب البنوك، وأن يستمرّ الاتحاد في تطوير هذا الميثاق في ضوء مستجدّات العمل المصرفي المحلي والدولي، وبما يتناسب مع التطور في التشريعات والنظم ذات الصلة بأعمال البنوك.

4. كذلك، أودّ في المناسبة أن أهنئ اتحاد المصارف الكويتية على فوزه بجائزة الشارقة للعمل التطوعي لعام 2007 الدورة الأولى، وهي الجائزة التي أطلقها عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي على مستوى الدول العربية. ومما لا شك فيه أن هذه الجائزة تمثل تقديراً للدور الذي يقوم به القطاع المصرفي الكويتي في هذا المجال.

إنني أرى في هذا الاحتفال الكريم مناسبة ملائمة للحديث عن مسيرتنا المصرفية في الماضي والحاضر، وما نتطلع إليه نحو المستقبل. وفي هذا المجال، أود أن أشير إلى أن الظروف الصعبة التي مرّت بها الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في دولة الكويت منذ أوائل الثمانينيات، ابتداءً بأزمة سوق الأوراق المالية، والمديونيات الصعبة وتداعياتها على الجهاز المصرفي والمالي، والآثار التي خلفها الاحتلال الغاشم لدولة الكويت، كلّ هذه الأوضاع قد شغلت الإدارة السياسية والاقتصادية والقطاع الخاص، وأدت تباطؤ مسيرة النمو والتطوير الاقتصادي في البلاد لسنوات طويلة أثرت على مدى تنافسية الاقتصاد الكويتي إقليمياً وعالمياً، الأمر الذي بات يتطلب ضرورة تكثيف الجهود في العديد من أوجه الإصلاح الاقتصادي والتشريعي من أجل النهوض بالمسيرة نحو المستقبل.

كما أودّ أن أشير إلى أن بنك الكويت المركزي قد بذل، منذ بداية التسعينات، جهوداً حثيثة ومكثفة في مجال توجيه البنوك لأغراض الارتقاء بالأساليب الرقابية لمواكبة التطورات المتلاحقة

في العمل المصرفي الدولي وفقاً لأفضل المعايير والممارسات، وذلك من أجل حماية الجهاز المصرفي والمالي، وانطلاقاً من تطلّعاتنا لجعل مصارفنا الوطنية في مصافّ البنوك العالمية المشهود لها بالكفاءة والسمعة المالية المتميّزة. ولقد نجحنا، والحمد لله، في ذلك بشهادة كلّ من صندوق النقد الدولي ومؤسسات التقييم العالمية، حيث شهد أداء القطاع المصرفي تطوّرات إيجابية ملموسة انعكست في متانة المراكز المالية لهذه المصارف، وسلامة مؤشراتها المصرفية.

كذلك شهدت الصناعة المصرفية تطوّرات تشريعية تمثلت في صدور القانون رقم (30) لسنة 2003 في شأن تنظيم العمل المصرفي الإسلامي، وعقب ذلك صدور القانون رقم (28) لسنة 2004 الذي تمّ بموجبه السماح للبنوك الأجنبية بافتتاح فروع مصرفية لها في دولة الكويت. ومنذ صدور هذه التشريعات تمّ الترخيص بافتتاح بنك إسلامي، والسماح لبنك آخر بالتحوّل إلى نظام العمل المصرفي الإسلامي، وكذلك الترخيص بافتتاح ثلاثة فروع لبنوك عالمية هي من ضمن قائمة أكبر (50) بنكاً في العالم، إضافة إلى صدور موافقات بالترخيص لافتتاح فروع لثلاثة بنوك وطنية من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منها فرعان مصرفيان باسرها أعمالهما. وبذلك أصبحت قاعدة الجهاز المصرفي تضمّ (16) مصرفاً، منها (6) مصارف وطنية تقليدية، وثلاثة مصارف وطنية إسلامية، وستة فروع لبنوك تقليدية أجنبية، إضافة إلى بنك الكويت الصناعي.

كما شهد القطاع المالي تطوّرات ملموسة بارتفاع عدد شركات الاستثمار الخاضعة لرقابة البنك المركزي إلى (79) شركة، منها (39) شركة تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وارتفاع عدد صناديق الاستثمار إلى (101) صندوقاً، وذلك إضافة إلى (40) شركة صرافة. وندرک جيداً مدى جسامة المسؤولية والأعباء الملقاة على عاتق بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف على أعمال هذه المؤسسات من خلال الرقابة الميدانية والمكتبية.

وعلى صعيد الأداء الكمي للقطاع المصرفي، فإنه يمكن الإشارة بإيجاز إلى أحد المؤشرات المصرفية الرئيسية والمتمثل في ارتفاع الميزانية المجمعة للبنوك المحلية من 16,9 مليار دينار في شهر نوفمبر عام 2002 إلى 34,5 مليار دينار في شهر نوفمبر عام 2007، أي أن الميزانية المجمعة قد تضاعفت خلال خمس سنوات. ولقد شهدت التسهيلات الائتمانية النقدية للمقيمين تسارعاً في معدلات نموها، حيث ارتفعت من 6,8 مليار دينار في شهر نوفمبر عام 2002 إلى 19,6 مليار دينار في شهر نوفمبر عام 2007، أي أن هذه التسهيلات قد تضاعفت بنحو ثلاث مرّات خلال هذه السنوات الخمس.

وتماشياً مع الدور الملحق على عاتق بنك الكويت المركزي في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، فقد قام البنك المركزي خلال السنوات الأخيرة بعدة إجراءات منها: وضع ضوابط غير مباشرة لنمو الائتمان المصرفي، وإجراء سلسلة زيادات في سعر الخصم، ورفع سعر صرف الدينار عند الحدود القصوى للتحرك المسموح به بموجب ضوابط ربط الدينار بالدولار، وذلك عندما كان الدينار الكويتي مرتبطاً كلياً بالدولار الأمريكي، وقد أعقب ذلك إعادة ربط سعر الصرف الدينار بسلة العملات اعتباراً من 20 مايو عام 2007. وجدير بالذكر، أنه ومنذ تاريخ إعادة ربط الدينار بسلة من العملات الرئيسية التي تعكس العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع العالم الخارجي، فقد ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 5,58%، وذلك حتى نهاية عام 2007، الأمر الذي أدّى إلى تعزيز الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية. كما قام البنك المركزي خلال السنوات الثلاث الماضية بسحب فائض السيولة، وذلك من خلال الأدوات المتاحة في هذا المجال. وقد بلغ أعلى رصيد لتلك السحوبات نحو 5,7 مليار دينار كويتي.

هذا، ولا يزال البنك المركزي ينظر بحذر إلى تسارع معدلات النمو في الائتمان المصرفي، وإلى مخاطر التوسع السريع في الائتمان الذي قد يكون على حساب الجودة. وعلينا أن نأخذ العبر من المشاكل والأزمات التي تمرّ بها أسواق الائتمان في الدول الأخرى، وأن نعي جيداً طبيعة

مثل تلك المشاكل وأسبابها من منظور متكامل للعملية الائتمانية، وفي إطار سياسات سليمة لإدارة المخاطر.

إن الحديث عن التوجّهات المستقبلية للجهاز المصرفي في الكويت، وعن مستقبل الاقتصاد الكويتي وما يواجهه من تحديات، ينطلق من تطلّعاتنا وطموحاتنا في إطار التوجّهات القائمة نحو تطوير دولة الكويت كمركز مالي وتجاري، والتي نبعت من الفكرة التي طرحها حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، لتحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري مرموق، وتمّ اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا التوجه السامي بناءً على قرار مجلس الوزراء المؤرّر بتاريخ 2005/7/3 بالموافقة على تطوير دولة الكويت لتصبح مركزاً مالياً وتجاريّاً، وتشكيل فريق عمل يتولى دراسة هذا المشروع من جميع جوانبه.

ولقد لاحظ فريق العمل أن الكويت تتمتع بمجموعة واسعة من المزايا النسبية والمقومات التي تعزّز طموحها للتحوّل إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة، ومنها استقرار النظام السياسي، والحرية الاقتصادية، وما تتمتع به الدولة من تصنيفات سيادية مميزة للمخاطر الائتمانية، مع وجود قطاع مصرفي متطور يعدّ من أقوى القطاعات المصرفية في المنطقة طبقاً لتقييم وكالات التصنيف العالمية، إضافة إلى تبني سياسة نقدية ساهمت في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي. وقد أجمعت آراء فريق العمل على أن الرؤية العامّة للتطوير المطلوب تقوم على أركان أساسية وهي: بيئة أعمال مناسبة، ومناخ ملائم للاستثمار، وبنى تحتية متطورة، وهيئات رقابية فعّالة، وهذا يتطلّب تطوير التشريعات ذات الطابع الاقتصادي مع تطبيق حزمة إصلاحات اقتصادية شاملة لتطوير كفاءة البنية التحتية، مع ربط جهود التطوير بالتحرك الموازي لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني في كلٍ من سوق العمل، والموازنة العامة، وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي برزت معه أهمية التعامل مع مشروع تطوير دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي، باعتباره مشروعاً إستراتيجياً وطنياً ومسيرة إصلاح اقتصادي شاملة تتطلّب وجود رؤية إستراتيجية تتبلور في خطط وبرامج وسياسات تنفيذية.

وقد خلصت الدراسة التي قامت بها شركة "ماكينزي وشركاه إنك إنترناشيونال" إلى أن لدى الكويت الإمكانيات والمقومات اللازمة لتطويرها كمركز مالي وتجاري، وأن لدى الكويت الفرصة لأن تكون من الدول الرائدة ليس فقط في مجال الثروة ورفاهية شعبها، وإنما رائدة أيضاً في مهاراتها وقدراتها وقوة اقتصادها الذي لم ينطلق بعد. وقد رأت الدراسة أن عدم قيام الكويت باغتنام هذه الفرصة ربما يترتب عليه تكاليف عالية، حيث يتحرك العالم إلى الأمام بسرعة، والكويت تفقد أرضيتها وتخلي عن مركزها القيادي الذي كانت قد احتلته في الخليج ومنطقة الشرق الأوسط. لذلك، نرى أنه علينا الآن اتخاذ القرار الحاسم، وأن نبادر في التنفيذ دون أي تردد وتأخير.